ما بعد الإسلام السياسي في تركيا

بشير عبد الفتاح

قراءات شتى يمكن من خلالها فهم طبيعة الصراع المحتدم هذه الأيام بين رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان، وحليفه القديم وغريمه الجديد المقيم في أميركا فتح الله غولن زعيم «حركة الخدمة» الصوفية ذات التوجهات التربوية والتعليمية التي لا تنتشر فقط داخل تركيا ويتغلغل رجالاتها في قضائها وشرطتها وإعلامها، وإنما تتجاوز حدودها لتشمل عشرات الدول حول العالم.

بيد أن قراءة تحليلية متعمقة تتجاوز حسابات الصراع السياسي الضيق والمنافسة الانتخابية الآنية تفصح عن أن الصدام الراهن بين أصدقاء الأمس وفرقاء اليوم الذين يستظلون معا بمظلة الحركة الإسلامية في تركيا -وإن بمستويات مختلفة ومرجعيات وآليات مغايرة نسبيا- إنما يؤشر لتحول تاريخي ومفصلي بمسار تلك الحركة يتجلى في الانتقال من حقبة الإسلام السياسي بصوره التقليدية المنتشرة في أغلبية ربوع العالمين العربي والإسلامي إلى ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ«ما بعد الإسلام السياسي».

بحلول تسعينيات القرن الماضي بدت النخب الفكرية والثقافية حول العالم وكأنها على موعد مع ما يمكن وصفه بـ«بيبلوغرافيا النهايات» والـ«ما بعديات»، فمن «ما بعد الاستعمار» و«ما بعد الحداثة» إلى «ما بعد الصهيونية».. وغيرها، وصولا إلى «ما بعد الإسلام السياسي».

وحتى فترة لم تكن بالقصيرة كان مراقبون كثر يظنون أن ذلك المصطلح الأخير إنما ينصرف إلى ارتباك أحزاب وجماعات الإسلام السياسي تنظيميا

أو تراجعها سياسيا وانتخابيا، ومن ثم اعتبروا تعثر تجارب حكم تنظيمات وحركات إسلامية بدرجات متفاوتة كالتجربة السودانية ومن بعدها تجربة طالبان أفغانستان ثم حماس فلسطين وصولا إلى الإخوان المسلمين بمصر بمثابة أدلة دامغة على فشل الإسلام السياسي في التصالح مع قيم ومبادئ الديمقراطية والليبرالية والحداثة، علاوة على عجزه عن بناء دولة مدنية ديمقراطية، كما اعتبروا ذلك التعثر أيضا إيذانا بنهاية حقبة صعود الإسلام السياسي في المنطقة، والتي بدأت مع مفتتح سبعينيات القرن الماضي.

وفي حين يعتبر إيرانيون كثر نجاح الثورة الإسلامية في بلادهم منذ عام 1979 انتصارا لمشروع الإسلام السياسي الشيعي، ذهب المفكر الإيراني آصف بيات في مقالته التي سطرها عام 1996 بعنوان «قدوم مجتمع ما بعد الإسلام السياسي» -التي ناقش خلالها مختلف الاتجاهات الاجتماعية ووجهات النظر السياسية والدينية بإيران ما بعد الخميني- إلى أن تعبير «ما بعد الإسلام السياسي» يمكن أن يطلق على عملية التحول الجوهرية والشاملة التي طالت مختلف حركات وتنظيمات وفصائل الإسلام السياسي على مستوى الأفكار والتوجهات والممارسات، من التشدد والتطرف إلى المرونة والاعتدال.

وغير بعيد عن الطرح الذي ذكر آنفا، جاء إدلاء المفكر العربي صادق جلال العظم بدلوه في ما يخص الجدل المتصاعد بشأن «ما بعد الإسلام السياسي»، حيث قدمه على أنه وصول تيارات الإسلام السياسي إلى نقطة توازن حركي ومعرفي تتيح للإسلاميين -بشتى مشاربهم- نبذ الإسلام السياسي الأكثر تعنتا وغلوا وأصولية، والعودة إلى ما أسماه «الإسلام الشعبي» أو «التلقائي» الذي ارتآه الأكثر اعتدالا وتسامحا.

ولما كانت الـ«ما بعدية» في النظرية النقدية تنصرف بالأساس إلى نقد المرحلة السابقة ومراجعة ونقد ما قبل «البعدية» تمهيدا لبناء أو تأسيس مرحلة جديدة عبر البحث عن خيارات وسمات مغايرة، فإن «ما بعد الإسلام السياسي» من هذا المنطلق إنما يشير إلى وصول تيارات الإسلام السياسي إلى مستوى من النضج الفكري والتسامح السياسي يؤهلها للانتقال من التكفير إلى التفكير تمهيدا للقيام بمراجعة فكرية وممارسة النقد الذاتي والتخلي عن الادعاء بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة.

وهو الأمر الذي يخولها نبذ العنف وقبول الآخر الديني والفكري والسياسي والامتثال لقواعد وأسس الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على فكرة المواطنة والانتماء والولاء للدولة الوطنية القطرية وترك مبادئ مشروع الإسلام السياسي العالمي المتمثل في أستاذية العالم، الخلافة، العالم الإسلامي.. إلخ.

وفي ما يتصل بالحالة التركية، يرى الكاتب والمفكر التركي ممتاز أرتورك أن الإسلام السياسي التركي قد وقف على أعتاب مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» مرتين: تمثلت أولاهما في انخراط الإسلاميين في السياسة ووصولهم إلى سدة الحكم بعدما دلفت الحركة الإسلامية التركية ميدان السياسة على يد الآب الروحي لها الزعيم الراحل نجم الدين أربكان مطلع سبعينيات القرن الماضي عبر تأسيس أحزاب سياسية لم تتورع عن خوض الانتخابات والمشاركة في تشكيل الحكومات الائتلافية، حتى وصل بها المآل في عهد النسخة المعدلة التي مثلها حزب العدالة والتنمية إلى الاستئثار بتشكيل الحكومة والانفراد بكرسي الرئاسة.

أما ثانيتهما فتجلت في فضيحة الفساد التي تعصف بحكومة أردوغان هذه الأيام، والتي يعتبر أنها دشنت إفلاس إسلاموية حزب العدالة والتنمية، ويعتبر أرتورك أن الصدام الحاصل اليوم بين جماعة «الخدمة» وحكومة حزب العدالة والتنمية إنما هو صراع بين الإسلام السياسي الذي ترسخت دعائمه في تركيا قبل نصف قرن مضى، والإسلام «المدني» أو «الاجتماعي» الذي يبشر به فتح الله غولن كبديل عن ذلك الأول.

ففي ثنايا انتقاده الحاد لأردوغان ونهجه يبشر غولن بطبعته الجديدة من الإسلام الأكثر حداثة وليبرالية وديمقراطية، إذ يحاول من خلال «الإسلام الاجتماعي» أو «الإسلام المدني» تلافي مثالب وسلبيات الإسلام السياسي التقليدي، بطبعتيه الأربكانية والأردوغانية كما نسخته الإخوانية التي ضربت أطنابها في بلدان عربية وأعجمية شتى، بكل ما ينطوي عليه من توظيف للدين في السياسة وتداخل بين الدعوي والحزبي، أو الديني والسياسي، واتخاذ الديمقراطية وسيلة للوصول إلى السلطة والتمترس بها توطئة لإقامة الدولة الإسلامية.

ويؤكد غولن أن حركته لا تسعى للانخراط في العملية السياسية ولن تعتمد الوسائط السياسية التقليدية كالأحزاب السياسية، كما لا تتطلع بالتبعية للوصول إلى السلطة وإنما هي فقط تسعى من خلال أدوات ضغط وتأثير مختلفة، من أبرزها وسائل الإعلام -بشتى صورها- لمطالبة السلطة الحاكمة بتحقيق وتطبيق حزمة القيم والمبادئ السامية التي تتوخاها الشعوب والمتمثلة في الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

وخلافا لأربكان وأردوغان، يشدد غولن على أنه لا ينشد إقامة الدولة الإسلامية، لأن لديه قناعة بأن بلوغ قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتطبيق العدالة الاجتماعية هو ما يحقق المجتمع الإسلامي في حياة البشر، كون هذه القيم والمبادئ -التي تبدو في ظاهرها منتجا فكريا وسياسيا غربيا ليبراليا- صنيعة إسلامية صرفة بالدرجة الأولى، حيث يرتكز «الإسلام الاجتماعي» أو «المدني» على التلاقح بين القيم الروحية للإسلام بعناصر القوة المعاصرة من علم ومعرفة، فضلا عن الفكر الصوفي المتحرر الذي يرتكز على الارتقاء بالروح وتزكية النفس بالعلم، تطلعا للخروج بالإيمان من جدران المساجد والزوايا إلى المجتمع ولكن من دون السقوط في براثن السياسة.

كذلك يؤكد غولن أن مشروعه لا يعادي الآخر أو يفتعل أي خصومات أو مواجهات مع الغرب بقدر ما يحض على التعايش السلمي المشترك والاحترام المتبادل وقبول الآخر، لافتا إلى أنه يسعى إلى تحرير العلمانية التركية من تشددها وأصوليتها «الفرانكفونية» المناهضة للأديان والقوميات، وصولا بها إلى علمانية «أنجلوساكسونية» مرنة متصالحة مع الاختلاف والتنوع.

غير أن المثير للاهتمام حقا في هذا المقام أن الولايات المتحدة مثلما احتضنت مشروع أردوغان ودعمته أثناء انشقاقه عن أستاذه أربكان وتأسيسه حزب العدالة والتنمية عام 2001 كنسخة ليبرالية يمينية محافظة وأكثر حداثة وعلمانية وتعايشا مع الغرب من أي حركة إسلامية أخرى في المنطقة، لم تتورع هذه الأيام عن مساندة «حركة الخدمة» التي يقودها الداعية الإسلامي التركي المقيم في بنسلفانيا فتح الله غولن، حتى في حرب تكسير العظام السياسية والفكرية التي بدأت ملامحها تطفو على السطح بينه وبين أردوغان ومشروعه منذ تفجر قضية الفساد الشهيرة التي ما برحت تزلزل تركيا وتلاحق الأخير وبعض أفراد حكومته وأسرته منذ 17 ديسمبر الفائت.

ولعل الأميركيين -الذين خاب رهانهم على الأحزاب والقوى السياسية غير الإسلامية في المنطقة بمشاربها المتنوعة من ليبرالية ويسارية وقومية، والتي لم تبرأ بعد من أسقامها المزمنة ولم تتحرر من إسار الوهن والعجز السياسيين- قد باتوا مضطرين إلى مباركة التحول الذي تشهده الحركة الإسلامية التركية من الإسلام السياسي إلى «الإسلام المدني أو الاجتماعي»، أو إن شئت إلى «ما بعد الإسلام السياسي» طالما ظل حليفا طيعا ومستأنسا.

بيد أن نتائج الانتخابات البلدية -التي شهدتها تركيا نهاية الشهر الماضي، والتي حقق حزب العدالة والتنمية خلالها فوزا غير متوقع وغير مسبوق في آن- ربما تجبر الأميركيين على مراجعة حساباتهم في هذا الصدد أو تحملهم على إرجاء مخططهم ومشروعهم الإحلالي إلى حين يتم الانتهاء من الاستحقاقين الرئاسي في أغسطس المقبل، والبرلماني خلال العام القادم اللذين يترقبهما الأتراك بشغف بالغ كونهما ينهيان حالة السيولة ويضعان اللمسات النهائية للمشهد السياسي التركي بكل أبعاده.

عن «الجزيرة نت»

أن تكون خبيرًا إستراتيجيًا

فهمي هويدي

قال الخبير الاستراتيجي في البرنامج التليفزيوني إن دولة قطر متورطة في أحداث الفتنة التي شهدتها أسوان، وفجرت الصراع المسلح بين قبيلتي الهلالية والدابودية، مما أسفر عن مقتل 25 شخصا وإصابة خمسين. وفي روايته لما جرى ذكر أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثان كان قد زار الخرطوم قبل ثلاثة أيام من انفجار الأحداث في أسوان. وهناك قدم مليار دولار وديعة للحكومة السودانية، وبعد سفره صدرت التعليمات لأحد القيادات الإخوانية في أسوان للتحرك الذي أفضى في النهاية إلى إطلاق شرارة الفتنة على النحو الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه. ولأن الكلام كان منفصلا على الهوى السياسي فإنه تحول إلى عناوين للصحف في صبيحة اليوم التالي.

وقد شاء ربك أن تنشر بوابة «الشروق» بعد 48 ساعة تقريرا كان عنوانه «حقيقة ما يحدث في أسوان»، كتبه أحد الباحثين الشبان هو مصطفى الأسواني. في روايته ذكر صاحبنا أن البعض عمد إلى نسج الأكاذيب حول ما جرى. تارة بدعوى أن الإخوان كانوا طرفا فيها، وتارة أخرى بزعم أن ثمة خلافا سياسيا بين القبيلتين حول ترشيح المشير السيسي لرئاسة الجمهورية، تطور إلى صدام مسلح أسقط القتلى والجرحى. ثم أورد الباحث الأسواني تفاصيل ما جرى، فقال إنه في مساء الثلاثاء الأول من أبريل ذهب بعض الشبان من الدابودية ذوي الأصول النوبية لشراء مخدرات من أحد التجار المعروفين من قبيلة بني هلال. وإذ اختلفوا حول السعر وملاءمته للكمية المباعة فإن الخلاف تحول إلى اشتباك. ولأنهم كانوا على أرض الهلالية فقد تم الاعتداء بالضرب على شباب الدابودية، وهو ما أثار غضبهم، فتجمع نفر من أقرانهم صبيحة اليوم التالي أمام المدرسة الثانوية الصناعية لنصرة إخوانهم الذين ضربوا، وافتعلوا مناوشات ومضايقات لسكان المنطقة من أبناء قبيلة بني هلال، وكتبوا عبارات مسيئة تمس شرف سيدات القبيلة، وتم الرد عليها بعبارات مماثلة. فتجددت الاشتباكات. وحاول بعض الأهالي الفصل بين الطرفين إلا أنهم فشلوا.

عصر الأربعاء انعقدت جلسة صلح عرفية بين طرفي النزاع، حضرها شيوخهما. وفي أثناء الجلسة تطاول عدد من أبناء الدابودية بالسب والشتم على الحاضرين من الهلاليين. وتطور الأمر إلى مشادات كلامية قلبت الجلسة وحالت دون التوصل إلى أي اتفاق. مساء الأربعاء شن عدد من أهالي قبيلة بني هلال هجوما مسلحا على منازل عدد من أهالي قبيلة الدابودية، وقاموا بإشعال النيران في منازل أخرى. وخلال دقائق معدودة احتشدت عوائل القبيلتين وخرجت حاملة ما لديها من أسلحة. وحين تحركت القوات الأمنية في محاولة للحيلولة دون التحام الغاضبين فإن الطبيعة الجغرافية لمنطقة السيل الريفي وتلاصق المنازل بعضها ببعض حالا دون ذلك. وفاقم الموقف أن مجموعة من راكبي الدراجات البخارية ظلوا يطوفون بالمنطقة ويطلقون النيران بطريقة عشوائية. ظهر الخميس انعقدت جلسة صلح عرفية بحضور عدد من كبار العائلات و القبائل، اتفقت فيها على إبرام هدنة بين القبيلتين والفصل بينهما تماما بواسطة قوات من الجيش والشرطة، وصلت بعد تدخل من المحافظ ووزير الدفاع. استمرت الهدنة حتى ظهر الجمعة إلا أن بعض أبناء الدابودية قاموا باختطاف بعض أبناء قبيلة بني هلال أثناء خروجهم من صلاة الجمعة واحتجزوهم كأسرى، الأمر الذي أدى إلى تجدد الاشتباكات مرة أخرى التي استخدمت فيها مختلف الأسلحة. وازداد الأمر حرجا حين توافد أبناء النوبة من أنحاء محافظة أسوان لمساندة إخوانهم من الدابودية. وتضاعف التعقيد والحرج حين أطلق المتقاتلون النار على قوات الأمن حتى لا تفصل بينهم، ولكي يصفي كل طرف حسابه مع الآخر بصورة مباشرة، وترتب على ذلك ارتفاع عدد القتلى بحيث وصل عددهم 25 بينهم 18 من بني هلال وستة من الدابودية.

تواصلت الجهود مساء الجمعة من جانب الجيش والشرطة للسيطرة على الموقف ثم جاء رئيس الوزراء «وزير الدفاع لم يكن معه كما ذكرت أمس خطأ». تفاهم شيوخ القبيلتين فيما بينهم إلى أن تم التوصل إلى هدنة استصحبت تهدئة الموقف وفتح الطرق المقطوعة وإطلاق سراح شباب القبيلتين المعتقلين باستثناء المتهمين في قضايا جنائية.

أيا كان الاختلاف في التفاصيل التي ذكرها الباحث مع تلك التي أوردتها الصحف بعد ذلك، فالشاهد ان كل الروايات التي نشرت لم تذكر شيئا عن دور الشيخ تميم والمليار التي دفعها والتعليمات التي صدرت من الخرطوم لإشعال الفتنة في أسوان، إلى آخر القصة التي حبكها وضللنا بها الخبير الاستراتيجي المزعوم، وهو ما ذكرني بما قرأته مرة منسوبا إلى أحد الساخرين الكبار في مصر، لا اعرف إن كان جلال عامر أو بلال فضل، من انه في صغره انبهر بلقب الخبير الاستراتيجي، وتمنى أن يكون منهم حين يكبر، ولكن أهله نهروه وأصروا على ان يكمل تعليمه: وهو ما اقنعني بأن أولئك الساخرين لا يهزلون ولا يقولون أي كلام، ولكنهم حكماء يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء وخفة الظل.

عن «الشروق» المصرية

السياسة الأمريكية والمأزق الإسرائيلي الفلسطيني

دينيس روس

«في 4 نيسان 2014، خاطب دينيس روس، روبرت ساتلوف، وديفيد بولوك منتدى سياسي في معهد واشنطن. والسفير روس هو مستشار وزميل مميز في زمالة «ويليام دافيدسون» في المعهد، وقد خدم في إدارة أوباما كمدير أقدم للمنطقة الوسطى في مجلس الأمن القومي الأمريكي. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاته؛ وسيتم نشر ملاحظات السيدان ساتلوف وبولوك بشكل منفصل.»

في عام 2013، تطلع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى المنطقة فرأى اضطرابات هائلة، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن آخر ما تريد الولايات المتحدة فعله هو النفخ في نيران هذه الاضطرابات. ومن وجهة نظره أنه طالما ظل هناك مستوى معين من الاستقرار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن مهمة واشنطن هي البناء على ذلك الاستقرار والتأكد من عدم ضياعه. ورأى أيضا أن علاقاته الشخصية مع زعيمي كلا الجانبين تمنحه القدرة على التوصل إلى اتفاق.

السعي نحو إطار للمبادئ «في محادثات السلام»

سمع الوزير كيري من كلا الزعيمين في وقت مبكر أن أيا منهما ليس لديه أي اهتمام بالتوصل إلى ترتيبات مؤقتة. وبعد وقوفه على عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق إطاري، بدأ يركز على «إطار المبادئ» الذي سوف يخلق صورة واضحة حول كيفية حل القضايا الجوهرية المتعلقة بالحدود والأمن – كما سيعمل، إلى درجة أقل من التحديد، على توفير توجيهات لحل قضايا اللاجئين والقدس.

وفي الصيف الماضي تمكن من حمل كلا الجانبين على استئناف المحادثات الثنائية، لكنها لم تكن مثمرة. ونتيجة ذلك، أصبح هو وفريقه، برئاسة مارتن إنديك، أكثر انخراطا تدريجيا في التعامل مع كلا الطرفين. وقد تطرقت مناقشات كيري بعمق إلى جميع القضايا الأساسية؛ وكان هدفه من ذلك هو تحديد أن قبول المبادئ الإطارية، مع بعض التحفظات المصاحبة لها، سوف يوفر الأساس لمفاوضات مفصلة. وقد أثمرت جهوده عن إجراء مناقشات، هي الأكثر جدية وتفصيلا حول القضايا الأساسية منذ عام 2000، والتي أحدث خلالها على ما يبدو بعض التقدم.

غير أن الفجوات ظلت حقيقية. وفي الواقع أنه بعد أن أطلع كيري رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على الإطار الذي كان يعمل على إعداده، أعرب الفلسطينيون علانية عن عدم استعداد عباس لقبول الإطار موضع البحث. وفي ظل الجهود الأخيرة لرأب تلك الفجوات، واجه كيري وفريقه أيضا القضية الصعبة المتمثلة في إطلاق سراح المزيد من السجناء.

مواجهة مشكلة بشأن إطلاق سراح سجناء في الدفعة الرابعة

يمثل السجناء الفلسطينيون المحتجزون منذ ما قبل اتفاقات أوسلو عام 1994 مشكلة كبيرة منذ فترة طويلة. وفي الصيف الماضي استأنفت واشنطن المفاوضات حول هذه القضية، وافق خلالها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على فعل ما لم يفعله أي من سابقيه: إطلاق سراح هؤلاء السجناء على أربع دفعات. وقد أدت الدفعات الثلاث الأولى، التي شملت سجناء فلسطينيين فقط، إلى تعكير السياسات الإسرائيلية؛ وكانت الدفعة الأخيرة ستشمل إطلاق سراح عرب إسرائيليين، وهي مسألة يصعب تقبلها على المستوى الداخلي. وفي النهاية، لم تتمكن إسرائيل من قبول احتمال إطلاق سراح سجناء الدفعة الأخيرة دون وجود ضمانات بشأن استمرار الفلسطينيين في المفاوضات إلى ما يتجاوز التزامهم المحدد لشهر أبريل. وفي غضون ذلك، أراد عباس أن تكون «إسرائيل» على علم بأنه يرغب في الاستمرار في العملية رغم إشارته إلى أنه لا يستطيع قبول إطار كيري في وضعه الحالي. ومن أجل القيام بذلك، طلب إطلاق سراح المزيد من السجناء وإعطاء بعض التأكيدات حول المستوطنات الإسرائيلية.

وقد عملت واشنطن مع كلا الجانبين من أجل صياغة حزمة للتغلب على هذه المشاكل والحفاظ على استمرار العملية. وبموجب هذا الترتيب، تقوم إسرائيل بتنفيذ الدفعة الرابعة بإطلاقها سراح سجناء فلسطينيين فضلا عن عدة مئات إضافيين، وتوافق أيضا على وجود قيود على النشاط الاستيطاني. وفي المقابل، يوافق عباس على إطالة أمد عملية التفاوض على الأقل حتى نهاية هذا العام ويحجم عن الذهاب إلى الأمم المتحدة أو السعي إلى الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية.

وقد عكس المنطق القائم وراء هذه الحزمة نمطا غالبا ما لوحظ في المفاوضات السابقة وهو: يُطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات تعتبرها صعبة للغاية، بينما ترى أن ما يفعله الفلسطينيون في المقابل غير كاف، ومن ثم تتدخل واشنطن لعرض تعويض لا يستطيع الفلسطينيون قبوله. وتجعل الجهود الأمريكية من التحركات الإسرائيلية ممكنة، مما يثمر بدوره شيئا لصالح الفلسطينيين ويضع عليهم التزامات. على سبيل المثال، كثيرا ما أثار الإسرائيليون قضية جوناثان بولارد، الجاسوس المسجون في الولايات المتحدة منذ عام 1987 – فمن وجهة نظرهم، إن إطلاق سراح بولارد يقلل من الصعوبة السياسية في اتخاذ خطوات معينة في عملية السلام.

تقييم الحزمة الأمريكية

منذ أن تم الإعلان عن الحزمة الأمريكية تتعرض هذه إلى الهجوم من اليمين واليسار، وغالبا ما يحدث ذلك في ظل معايير ضيقة. بيد ينبغي على المرء أن يرى أن المنطق وراءها يستند على معايير أوسع نطاقا. أولا، إن كان الوزير كيري قد حقق فعلا تقدما حقيقيا كما يعتقد، فمن المعقول إذن الحفاظ على ذلك التقدم بدلا من تركه يضيع عن طريق السماح بانهيار العملية.

ثانيا، توجد أهمية للسياق الإقليمي. نظرا للغليان الشعبي القائم في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط، هل لدى واشنطن الرغبة الفعلية في إضافة احتمالية نشوب اضطرابات حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

هناك معيار ثالث يتمثل في النظرة الأوسع للسياسة الخارجية الأمريكية. فنظرا للتطورات الدولية الراهنة، تحتاج واشنطن لإظهار مؤشرات حقيقية على فعاليتها وقوتها، وليس على عدم فعاليتها. كما أن حدوث انتكاسة كبيرة أخرى الآن من الممكن أن يؤثر على طريقة تعامل حكومات أخرى مع الولايات المتحدة.

نحو الخروج من المأزق

نظراً لأن الموعد النهائي للإفراج عن الدفعة الرابعة الذي كان مقررا في 29 مارس قد انقضى وتجاوزه الزمن، اتخذ عباس خطوات تشير إلى أن هذا الالتزام لا يمكن تجاهله – في الوقت الذي كان يواجه ضغوطا كبيرة وتحديات علنية لقيادته – وقام بتوقيع أوراق الانضمام إلى خمس عشرة اتفاقية دولية. وردت إسرائيل بصورة سلبية، برفضها الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في نطاق الدفعة الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال الأطراف تجتمع في لقاءات ثنائية وثلاثية، وتشير إلى أنها تفكر جديا في ما إذا كانت هناك طريقة للخروج من هذا المأزق. وفي المرحلة القادمة، يتطلب من جميع الأطراف مراعاة التدابير التالية:

الخيار الأول: إنقاذ الحزمة

على واشنطن النظر أولا فيما إذا كان لا يزال بالإمكان إنقاذ الحزمة الحالية. وللخروج من هذه الأزمة، بإمكان الفلسطينيين تعليق جهودهم الرامية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الخمسة عشر، في حين يمكن لإسرائيل المضي قدما في الإفراج عن الدفعة النهائية.

الخيار الثاني: دعوة الأطراف للجلوس على مائدة المفاوضات في واشنطن

إذا كان الخيار الأول غير مجدي، يمكن أن يقوم الوزير كيري بإرسال خطاب يحدد المبادئ التي تعتبر بمثابة شروط مرجعية ودعوة الزعيمين لإرسال فرق إلى واشنطن للتفاوض على الأساس الذي يتمسك به كل منهما. فإذا ما وافق الجانبان ببساطة على تلبية دعوة الولايات المتحدة، فبإمكانهما الابتعاد عن الشروط مع الحفاظ على بعض الغطاء السياسي. ولجعل هذا النهج أكثر جدوى، يمكن لواشنطن الحديث عن خطوات متزامنة يمكن لكلا الجانبين اتخاذها لخلق مناخ أفضل لإنجاح هذه المفاوضات. وهذا ليس جديدا، فلقد استخدمت الولايات المتحدة هذا الأسلوب من قبل مع درجات متفاوتة من النجاح. بيد أن هناك جانبا سلبيا محتملا يتمثل في أنه لو استجاب الإسرائيليون والفلسطينيون للدعوة كتابة، فمن المرجح أن يحددوا مواقف يكون من الصعب التراجع عنها لاحقا.

الخيار الثالث: عرض «التقدير الأمثل» من قبل الولايات المتحدة بشأن كيفية حل الصراع الدائر

بإمكان كيري أن يعلن أيضاً أنه بعد شهور من بذل جهود جادة بكافة المقاييس، فإنه سيقدم «تقديره الأمثل» بشأن متطلبات حل القضايا الأساسية، على الأقل من حيث المبدأ. وسيقول البعض إن هذه خطوة إيجابية، لأنها ستوضح أن واشنطن بذلت قصارى جهدها ووضعت مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في وقت لاحق. فإذا لم يكن الجانبان على استعداد لقبول التقدير الأمثل من جانب واشنطن في هذه المرحلة – والذي يبدو مرجحا – فإن ذلك سوف يعتبر أساسا كاستراتيجية انسحاب.

وبدلاً من ذلك، إذا كان الجانبان لا يريدان الإعلان عن هذه المبادئ الأمريكية على الملأ كونها معايير جديدة لتسوية الصراع، فبإمكان كيري استخدام هذا الخيار سراً كتكتيك لإعادتهما إلى الحزمة الحالية. غير أن الشيء الوحيد الذي لا يستطيع المرء أن يفعله في هذه المفاوضات هو الخداع. بمعنى آخر، على واشنطن أن تكون على استعداد للتعامل مع جميع التبعات – فإذا ما قدمت تقديرها الأمثل سراً ورفضه كلا الجانبين، فيمكن أن تكون النتيجة حدوث المزيد من الانهيارات. وبمجرد انسحاب الولايات المتحدة «من الوساطة»، سيتم ملء الفراغ الناشئ من خلال اتخاذ خطوات سلبية تنافسية تبرز الأسوأ لدى كل جانب.

الخيار الرابع: التنسيق الأحادي لاستعادة الثقة في حل الدولتين

يمكن أن تعمل واشنطن أيضاً بشكل منفصل مع كل جانب، وليس كجزء من المفاوضات الثنائية الجارية. وبالإمكان تحقيق ذلك بصورة أيسر من التوصل إلى اتفاق رسمي. ومن مشاكل الجهود الحالية أنها لم تسع إلى تبديد حالة الريب العميق وعدم الثقة الكبيرة المحيطة بالمفاوضات. وفي حين أنه يمكن استرداد الثقة، إلا أنه من الصعب استرداد الإيمان واليقين عند فقدهما. واليوم يشكك كل جانب في التزام الطرف الآخر بحل الدولتين. وفي المقابل، يمكن للولايات المتحدة وضع جدول أعمال محدد يتضمن خطوات يتعين على كل جانب اتخاذها لإثبات التزامه تجاه الطرف الآخر.

على سبيل المثال، يمكن لإسرائيل أن تتعهد ببناء المستوطنات في الكتل الاستيطانية الرئيسية فقط. ويمكنها كذلك فتح «المنطقة ج» من الضفة الغربية أمام النشاط الاقتصادي الفلسطيني. ومن جانبهم، يمكن للفلسطينيين أن يتحدثوا عن فكرة «دولتين لشعبين». فإذا لم يتمكنوا من الحديث عن «دولة يهودية»، فبإمكانهم التحدث عن الواقع التاريخي لاثنين من الحركات القومية التي تتنافس على نفس المساحة من الأرض. إن الحديث عن الشعب اليهودي وحقه في تقرير المصير في جزء من فلسطين التاريخية لا ينفي الرواية الفلسطينية أو ينفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ويمكن للخطوات الأحادية الجانب أن تشمل أيضاً عملية «إعادة انتشار إضافية» ثالثة للتواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية – وهو من شروط اتفاقية أوسلو التي لم يتم تنفيذها مطلقا. وإذا وافقت إسرائيل على تلك الخطوة، فبإمكان واشنطن أن تطلب من الفلسطينيين تقديم ضمانات في المقابل لمعالجة المخاوف الإسرائيلية. فهذه الخطوة وغيرها من الخطوات يمكن أن تساعد في منع الانهيار والاضطرابات الجديدة مع توجيه الأطراف في اتجاه أكثر مواتاة.

لا يوجد خيار آخر سوى حل الدولتين

يدعو البعض إلى بديل يقوم على حل الدولة الواحدة – ولكن لا يوجد مكان واحد في الشرق الأوسط تعيش فيه هويتان وطنيتان منفصلتان في سلام داخل نفس الدولة. إن الحل الوحيد هو «دولتان لشعبين». ففي النهاية، يجب على الطرفين إيجاد طريقة للعودة إلى هذا الحل. ويبقى السؤال هو كيفية إدارة العملية بطريقة لا تجعل انعدام الثقة والنزوع إلى الشك يصوغان المستقبل، على نحو يزيد بشكل بالغ من صعوبة القيام بما هو ضروري في نهاية المطاف.

عن «معهد واشنطن»